

مجلة المجهول

بطريكية الرومان وعيد الفصح - الانكليز
في مصر والسودان

بقلم الاب توتل اليسوعي

بطريكية الرومان وعيد الفصح

عن مجلة الشرق المسيحي (تموز - ايلول سنة ١٩٢٩ ، ص ٢٦٤)

ان قضية تعيين عيد الفصح السنوي ، على قلة اهميتها بالنسبة الى عقائد
الايان ، لم تلبث ان القت الاضطراب الشديد في كنيسة الرومان الارثوذكسية
في ارائل هذا العام . فالتأم في ٢١ كانون الثاني مجمع الرومان لاعادة النظر في
تعيين اليوم الذي يعيد فيه المسيحيون في رومانية قيامة السيد المسيح له المجد .
وبينا كانت الكنائس الارثوذكسية التي استبدلت تقويمها الشرقي التاريخي
بالحساب الجديد لا تزال على ابقاء القديم على قدمه فيما يخص عيد الفصح ،
كان مجمع الرومان قد قرّر ، منذ شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، ان عيد
الفصح لسنة ١٩٢٩ يقع في ٣١ مارس ، لا في ٥ ايار . ذلك لانه رأى ان
رتفع الفصح في ٥ ايار يعين فصح المسيحيين في شهر نيسان القسري لا في شهر
اذار القسري ، مما يناقض روح التقاليد والتقارير الموروثة عن المجمع المقدسة .
ولكن لم ترق نظرات مجمع الرومان باعين بعضهم وخاصة في بأراية ،
حيث ظلّ تقرير اصلاح الحساب اليوناني واستبداله بالحساب المصحح حبراً على
ورق . فطلب السيد غوريه (Gourié) متروبوليت كيتشيف (Kitchinev)
ان يعين عيد الفصح في ٥ ايار . واستحسن طلبه رجال الاكليروس وبعض
العلمانيين في منطقتهم . اما العلماء فانحازوا الى نظرية المجمع وقراراته . ودخلت

الصحافة بين الفريقين فانكر الصحفيون على الاكليروس تصرفهم المؤذي ، في زعمهم ، الى خراب الارثوذكسية . فقامت القيامة . واضطربت الحواطر حتى خشي المجمع العواقب وقرر انه لا حرج في تصيد الفصح في ٥ ايار على من اراد من المؤمنين ان يعيده في ٥ ايار .

فكانت تلك اول خطوة الى الوداء ، ثم عقبها خطوة ثانية لما عين نهائياً عيد الفصح في ٥ ايار . اما الحكومة فوقفّت على المحايدة وتركت الكنيسة الارثوذكسية وشأنها في حلّ المشكل .

ولم تكن البطريركية لتخرج من المعمة بما يليق بها من العزّ وفقود الكلمة ، فحصل بعضهم عليها واتهمها بالفوضى . وقال انها يتيسر من اساقفة حقيقيين فلا قوام لسطة فيها ، بل هي اشبه بكنيسة سوفيتية تكسرت الروح البروتستانية وقد قطع رأسها وتنازلت عن سلطتها الى رجال الحكومة والياسة فوجد الدم في عروقها ولم يبق لها الا مظاهر طقوس تشخيصية خالية من الروح المسيحية الضرورية لئلا تكي تنهض نهضتها الادبية .

وهذا التعامل العنيف يسخط عليه كل مسيحي وياباه . وليس فيه دواء لدا . ولا ما يعود بالكرامة على الكنيسة ورجالها . وربما افترط هولاء . بمراعة خواطر الناس في امور وتقريرات ليس للعامة فيها شأن ، وليست المجادلات الدينية تتصدى لها الجرائد الثرثرة بما يزيد الاكليروس عزاً وهيبة .

الانكليز في مصر والسودان

عن اي نتيجة وضاحة سرف تسفر المناوضات في شأن المعاهدة البريطانية المصرية الحديثة؟ لا يمكن البت بالارح حكماً بنصّ بنود المعاهدة ، كما روعنا الجرائد ، لما في الفاظها من المكتونات المسكن تأويلها في سبيل مصلحة المصريين او عليهم . على انه من البديهي ان انكلترا تحتفظ بمقوقها على السودان ، وقدما لا تزال راسخة في ارض مصر . واذا نحن تقلب المجلات لنختار منها ما يصلح لمجئتنا في هذا الشهر ، لفت نظرنا مقال سهب للكاتب الالمانى فرنستينكي وموضوعه « مصر والسودان » طبعته جامعة كوينسبرغ في نشرها الرابعة من هذا العام . عرض فيه صاحبه لذكر احوال مصر والسودان الجغرافية والتاريخية على الموسم وللملاقات النظرية الاقتصادية ، ثم تطرق الى تاريخ دخول الانكليز بلاد السودان وتوطيد اركان قوتهم فيها فقال : (ص : ٤٥)

ما من سلاح تسلحت به انكلترا على مصر في المسألة السودانية اقوى من

السلاح الذي اتخذته من يد المصري الوطني قاتل السردار ، حاكم السودان العام ، في السنة ١٩٢١ . فانها تذرعت به لتمن سيادتها على السودان من غير ان يبقى لمصر نصيب فيه .

كان محمد علي ونوابه قد افترقا بتجارة الرقيق حتى كادت بلاد السودان تخلو من سكانها . مما الجأ الحديوي سيد باشا في السنة ١٨٥٠ الى ارسال حاكم اوربي عليها ، وهو صوثيل باكر الانكليزي . وليس من شأننا ان نبحث هل تقدم باكر الى الوظيفة من تلقاء نفسه او عن اتفاق مع وزارة انكلترة الخارجية . على انه حل البلاد واخذ يضع العرائق دون التجارة بالبيد ويسمى في سبيل العمران والاقتصاد . ثم خلفه غوردون ، وكان اشد بأساً منه ففاته نجاحاً في عمله من السنة ١٨٢٤ الى ١٨٢٦ ، شالي البحيرات الكبرى في الاقليم الاستوائي وعاصمته لادو . واشترك باكر وغوردون في وضع نظام ذلك الاقليم . ثم ثارت بلاد السودان تحت زعامة المهدي ، واغار عسكره على الجيش المصري ، وهو تحت قيادة ضابط انكليز ، وكسره واضطره الى التقهقر وقتل غوردون في كانون الثاني ١٨٨٥ . وكانت انكلترة مشغولة بامور عاقتها عن الحوض في الحرب السودانية . فصبرت وتحمزت مستنحة الفرس . وكان اوليا . الامر في مصر يلحون على الانكليز بالخروج من وادي النيل الحاصلاً اعظم من ذي قبل . والدواعي الى ذلك هي ان مصر دخلت في حياة سلم وأمن ، وانها اخذت تنمو وتزدهر ، وتدفع ما عليها من الديون تقيطاً . من غير ملاحظة ولا مقاومة . فلا حاجة من ثم الى ملازمة الاشراف على احوالها .

ولكن انكلترة لا تستطيع ان تجاو عن مصر من غير ان تضع موضع المخاطر سيادتها على ترعة السويس . ولا بد لها من البقاء في البلاد ، حفاظاً للصلة بين انظار الامبراطورية البريطانية الحيوية . فكانت تلتزم لها حجة للبقاء في مصر من غير ما تجاهر باختراق حرمة حقوق الامم ، فجات الحجة من السودان : هناك حدود مضطربة محتاج الى التأمين ، وهناك بلاد يجب ان يعود امرها الى مصر ، وهي مفتاح المياه ومصدر الحياة الزراعية والاقتصادية فيها . وفيما كانوا يتأهبون للحملة على السودان حدث حادثان دفعا انكلترة الى

التدخل في الامر بعزم وشدة كان امين باشا الالماني الاصل قد حفظ نفوذه في الاقليم الاستوائي السوداني بالرغم من الثورة . وكان في وظيفته الرسمية سنة ١٨٨٦ ، لما انسحبت مصر من السودان ، فكان لا بد من ان يستتج من الحالة ما يعود على مصالحه بالنجاح ، فعاثوا في لندن ان يسلم اقليسه لالمانية ، وهذه الدولة كانت قد بسطت سلطتها على البلاد في داخل الزنجبار وطمحت الى التوغل في قلب افريقية . فسارت حملة ستانلي الشهيرة المعروفة بحملة النجاة وغايتها ان تنجي امين باشا من الحصار . ولكن في الحقيقة سارت بامر وزارة بريطانية الخارجية لتسنع عن بلاد النيل الاعلى ذلك المزاحم العتيد ، فكرت «قيوده» بالرغم منه ، واخرجته من اقليسه .

ثم قوت حملتها وسيرتها على عبدالله خليفة المهدي ، وقطعت رأس النفوذ الالماني . وانتهت القضية بمعامدة هلمجولاند سنة ١٨٩٠ ، وقد أعطيت فيها انكلترة البلاد الساحلية .

اما الحادث الثاني فكان اندحار الايطاليين وانسحاقهم في ادو امام الجيش الحبشي ، مما أدى الى اختلال سياسي عظيم الشأن في اعالي النيل . على ان معامدة كلسلا في سنة ١٨٩٧ ضمنت لانكلترة البلاد اللاحقة بهذه المدينة ، وابتعدت الايطاليين عن عطبرة وعن بلاد النيل .

وانتهت حملت كيتشر على المهدي سنة ١٨٩٨ بانقراض دولة المهدي في قراري ، وبموت عبدالله سنة بعد ذلك .

وبعد ان فتح كيتشر مدينة الخرطوم ، عجل سيره الى اعالي النيل الابيض لكي يلجى الى التقهر الماجور مارشان القرباوي الذي كان قد رفع علم دولته على فاشودا . فكان سقوط فاشودا اعلاناً للاجتهاد في التوغل بفتح افريقية ، لان غاية انكلترة كانت اثناء مملكة استعمارية في شرقي افريقية ، على خط تمتد من الشمال الى الجنوب ، تكون في جسم السكة الحديدية من رأس الرجاء الصالح الى القاهرة كسلسلة القنارات في جسم الانسان . . .

وفي السنة ١٨٩٩ بعد ان عادت الجنود المصرية الى السودان واحتلتها تحت قيادة الانكليز ، وبفضل الذهب الانكليزي ، عقدت المعامدة الانكليزية المصرية

التي جعلت زمام الامر في يد انكلترة ومصر ، وسلطتهما معاً على البلاد الواقعة بين وادي حلفا والبلاد الواقعة في الدرجة الخامسة شمالي الحط الاستوائي ولم تمض ايام طويلة على كيتشر وعلى خلفه واينجات حتى توطدت لركان السلم في السودان ، ورفعا فيها لواء النجاح الاقتصادي . وكان كيتشر القائد الكبير عارفاً تماماً بمجالة الشعوب السودانية النفسية ، فاملها بفطنة ودراية ، ولم يترك مجالاً لاعمال التبشير فيها بين المسلمين . وسمى كثيراً في افان الزراعة وفي مساعدة الحركة التجارية . على ان النفوذ الانكليزي ما كان ليمتد ظله على السودان ، ولم تكن حقوق الانكليز على مصر راسخة على اساس وطيده . فظنوا الى ضرورة جعل قضية السودان متقلة عن قضية مصر ، حتى اذا اضطرت انكلترة يوماً ما الى التخلي عن مصر ، بقيت لها بلاد السودان كجزء من مستعمراتها . ولهذا السبب بنوا الحط الحديدي بين سواكين وپور سودان ، وجعلوا پور سودان مرفأً عصرياً كاملاً ، ومدوا طريقاً الى كاسلا ففتحوا البلاد السودانية الشرقية ، وخاصة الحط الحديدي الاكبر من وادي حلفا الى الجنوب حتى اتصاله بنجط الرجا ، الصالح الصاعد من جنوبي افريقية . ولم يصلوا هذا بالقرع المدود بين اصوان ومصر والاسكندرية لتلا تتوجه محصولات الارض الى المرافئ النهر الانكليزية . فحالوا من ثم دون نجاح الحركة الاقتصادية المصرية نجاحاً تاماً ، ولا يتسنى للاجانب الغير المرغوب فيهم ان يزوروا هذه البلاد . وسوف يوزجل ربط طرفي سلسلة الحط الحديدي من القاهرة الى الرأس ما دامت انكلترة مترتبة في مصر .

اما افان . بلاد السودان ونجاحها نهي مسألة حلها يأتي حتماً مع الزمان . ان حالة مصر الاقتصادية والسياسية راكرة على محصولات القطن ، والقطن فيها منوط امره بقضية النيل . وكلا الامرين واقعان في حكم السودان ، والسودان يتصرف بها طبقاً لارادة الدولة صاحبة النفوذ ، وهذه الحالة يعبر عنها بكلمة واحدة اصبت عنواناً للحياة الاقتصادية في وادي النيل ، اعني بها « القطن » .